الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المجتمع المدني ومبدأ الحوار

يزداد الجدل في كردستان حول موضوعة المجتمع المدني ودوره وتأثيره في حياة الناس والمجتمع ، وتتسع يوما بعد يوم قاعدة المهتمين به حديثا وبحثا. وفي الوقت الذي تعتبر فيه هذه الظاهرة بحد ذاتها إيجابية في مجتمع عانى الكثير من اضطهاد النظم السياسية الاستبدادية والبعيدة عن طبيعة ومضمون المجتمع المدني ، إلا اننا في كردستان بحاجة إلى المشاركة الفعالة في نشر وترويج مفهوم المجتمع المدني الصحيح بحيث لا يساهم الإنسان في الحديث عنه والتغني به فحسب ، بل المساهمة العقلانية والوجدانية والمسؤولة في بناء هذا المجتمع وتطويره ، وتحديدا في مجتمع مثل المجتمع الكردستاني الذي ما تزال تهزه جرائم النظام السابق ، وبخاصة جرائم الأنفال وحلبجة واغتصاب الحقوق القومية وتجويع وترويع الشعب. فضلا عن الكثرة من الناس مازالت تعاني كوابيس وفواجع وكوارث وممارسات النظام المقبور.

جورج منصور
وزير شؤون المجتمع المدني- كردستان

ولايكفي، لدى الحديث عن المجتمع المدني أن نتحدث عنه بشكل عام، بل يفترض آن نتحدث عنه من خلال ربطه عضوياً بالجانب الديمقراطي، أي أن نتحدث عن جوهر المجتمع المدني الديمقراطي. وهذا يعني الحديث عن مسألتين، وهما:

أ- العلاقة بين الدولة بمؤسساتها المختلفة، بما فيها السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية من جهة، والمجتمع بمؤسساته ومنظماته المدنية غير الحكومية من جهة أخرى. وعن علاقة ودور منظمات المجتمع المدني في التفاعل مع شرائح المجتمع شريطة الحفاظ على استقلالية هذه المنظمات وحياديتها في التعبير عن قضايا المجتمع وحاجاته وتطلعاته من جهة أخرى.

ب- كما أن المجتمع المدني الديمقراطي يعني العمل وفق أسس معينة منها بشكل خاص: سيادة المؤسسات الدستورية ودولة القانون الديمقراطي، والفصل بين السلطات الثلاث المشار إليها سابقاً، والفصل بين الدين والدولة، وسيادة شرعة حقوق الإنسان، واعتماد المواطنة الحرة والمتساوية ورفض التمييز بمختلف أشكاله، بما في ذلك التمييز ضد المرأة ورفض تقنين حقوقها و(تقريمها) وكذلك العمل بمبدأ التعددية الفكرية والسياسية والتداول الديمقراطي للسلطة وحرية التنظيم والصحافة والرأي والتعبير والتظاهر المرخص قانوناً واستقلال القضاء والتخلي الكامل عن العنف وممارسة القوة في حل معضلات المجتمع والدولة بالطرق السلمية والتمسك بالحوار وفق آليات ديمقراطية ينظمها القانون، فضلا عن أهمية ممارسة المجاهرة والشفافية في العلاقة بين الدولة والمجتمع وبين الدول ومنظمات المجتمع المدني.

إن المجتمع المدني الديمقراطي هو ثمرة نضال طويل للبشرية كلها، ومنها الشعب الكردي وبقية القوميات في إقليم كردستان. إلا أن تكريس المجتمع المدني يتطلب توفير مستلزمات بناء هذا المجتمع من خلال تغيير تركيبة اقتصاده المتخلف وهيكل المجتمع الراهن، بما يسهم في تطوير التنمية الصناعية والزراعية والخدمات المختلفة وتحسين نمو الدخل وحصة الفرد الواحد منه سنوياً وتحسين مستوى المعيشة ومكافحة البطالة.

وعلينا أن نؤكد أن الإنسان يفترض أن يشكل المحور الرئيسي والأساسي للنمو والتطور في كردستان باعتباره أثمن رأسمال يملكه الإقليم أولاً وباعتباره هدف وأداة التنمية الوطنية ثانياً، ولان الانسان الكردستاني ظل وقود الثورة على مدى عقود طويلة. اذن لا بد لنا من إيلاء اهتمام خاص بتغيير وتطوير وتنمية وعي الإنسان وقدراته وكفاءاته عبر التربية والتعليم ونشر الثقافة وتنشيط دور المثقفين في منظمات المجتمع المدني والإقليم والمؤسسات الثقافية والإبداعية المختلفة لتلعب دورها في هذا الصدد وفي تغيير موقف الإنسان من العمل والإنتاج والمال والحياة العائلية، وكذلك تغيير موقف أجهزة الإقليم من الإنسان والعمل والإنتاج وسبل التصرف بموارد الدولة ورقابة الناس على ما تمارسه مؤسسات الإقليم من سياسات.

وفي المجتمع المدني الديمقراطي، تلعب الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى كافة، وبخاصة المرئية منها والمسموعة، دورها الكبير في نشر فكر المجتمع المدني والتحفيز له وفي التشجيع على النقد البناء الذي يساهم في تكوين الإنسان وأجهزة الدولة وتنشيط الحوار الفكري والسياسي والاقتصادي والثقافي والبيئي.

كما أن المجتمع المدني الديمقراطي قادر على تقديم فرص مهمة لمكافحة الفساد المالي والإداري من خلال ممارسة النقد واكتشاف مواطن الخلل، وهنا يمكن أن يلعب الإعلام دوره المميز وبشكل موثق، وليس عبر توجيه الاتهامات العشوائية من دون توفرادلة دامغة وموثوقة وغير المشكوك بها.

ويشكل مبدأ الحوار في المجتمع المدني الديمقراطي قاعدة أساسية لمعالجة المشكلات التي تواجه المجتمع أو الحكومة أو أجهزة الإقليم المختلفة أو الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة. فأين تكمن أهمية الحوار ياترى؟

تكمن أهمية الحوار في أربع نقاط جوهرية، وهي:

١- أن القبول بالحوار يعني قبول الأطراف المختلفة على حل الخلافات والاختلافات القائمة في ما بينها وعلى أي مستوى من المستويات السابقة بالطرق التفاوضية ونبذ العنف أو القوة أو التهديد أو اتخاذ موقف سلبي من بعضها الآخر أو من الوضع العام.

٢- ويعني أيضاً أن كل طرف من أطراف الخلاف قادر على تبيان وجهة نظره ورأيه بشأن القضايا المختلف عليها إلى الطرف الآخر وبحرية كاملة، وأن يمتلك كل منهم الاذان الصاغية لسماع الرأي الآخر والتفكير به. وحين تتوضح الآراء والمواقف، ستظهر للأطراف المختلفة مسألتان، وهما: أين هي نقاط الالتقاء والتوافق، وأين هي نقاط الاختلاف والتقاطع. ويفترض أن يسود هنا احترام الرأي والرأي الأخر بغض النظر عن القبول به أو رفضه.

٣- إن الجلوس على طاولة الحوار والمفاوضات وتوضيح المواقف ستنشأ معه مسألة أخرى لا تتوضح حين لا تلتقي الأطراف المتباينة في مواقفها، وهي مسألة الاستعداد للمساومة الذي لا يمكن في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، إلا أن تكون الوجه الثاني للحوار. فهما وجهان لعملة واحدة أو قضيتان متلازمتان، أي الاستعداد للمساومة والتنازل بهذا القدر أو ذاك من هذا الطرف أو ذاك لكي يتسنى الوصول إلى حلول مقبولة من قبل الجميع. إذ إن عملية التخندق والقطيعة لاتغني ولاتسمن ولا تعالج أية مشكلة.

٤- إن رفض الحوار والتفاوض يعني بروز جدار مرتفع وسميك بين الأطراف المختلفة التي ترفض أحداهما سماع رأي وموقف الآخر وبالتالي تتراكم المشكلات وتقود إلى عواقب وخيمة تؤذي الجميع.

ولا شك في أن المجتمع المدني الديمقراطي قادر على وضع آليات عملية مجربة ومنطقية في العالم الديمقراطي لمعالجة الخلافات، ولكن الشرطين الضروريين لمعالجة أي خلاف هما الاستعداد للحوار والجلوس إلى طاولة المفاوضات أولاً، والاستعداد للمساومة من كل الأطراف المتحاورة والمتفاوضة ثانياً.

وفي حالة نشوء مصاعب جدية في الحوار وعدم التوصل إلى معالجات جادة يمكن إشراك أطراف أو هيئات محلية أو إقليمية أو دولية، حسب طبيعة المشكلة التي يراد معالجتها على المستويات والمجالات المختلفة.

من هنا يشكل الحوار جزءاً أساسياً وعضوياً من أسس وقواعد عمل وآليات المجتمع المدني الديمقراطي الذي نلتزم به ونسعى إلى ممارسته في إقليم كردستان.

ولا شك في أن حكومة إقليم كردستان تسعى إلى تطوير منظمات المجتمع المدني وتكريس مبادئ هذا المجتمع في الحياة اليومية، بما في ذلك مبدأ الحوار، إذ أن ذلك يصب في صالح المجتمع والحكومة والإقليم في آن واحد.

❖ وزير الاقليم لشؤون المجتمع المدني

معاناة أتباع الديانة الإيزيدية في العراق

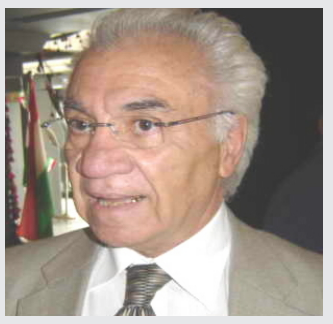

كاظم حبيب
كاتب سياسي - المانيا

تنشر الصحف الأوروبية أخباراً وتقارير كثيرة عن أوضاع العراق الحالية، وهي تكشف بما تنشره عن مواطن الخلل في الواقع الحالي وفي العملية السياسية الجارية في العراق وسبل تدارك ذلك. ويوم (٢٠٠٧/١١/١٦) نشرت جريدة برلين Berliiner Zeitung تقريراً استوعب نصف صفحة كاملة أشار فيه الكاتب والصحفي السيد نوربيرت أهرينز إلى قراء هذه الجريدة الواسعة الانتشار عن معاناة المواطنات والمواطنين من أتباع الديانة الإيزيدية في العراق من قوى الإسلام السياسي المتطرفة والإرهابية خلال الأشهر الأخيرة بشكل خاص والتي أدت إلى استشهاد الكثير من الناس الأبرياء من أتباع هذه الديانة. ففي عمليتين انتحاريتين إرهابيتين في قضاء سنجار التابع لمحافظة الموصل قتل ٣١٠ نسمات وجرح أكثر من ٧٠٠ نسمة نسبة عالية من القتلى والجرحى هم من الأطفال والنساء، إضافة إلى التسبب في تهديم مئات البيوت على رؤوس سكانها. وأشار الكاتب بصواب. الذي كان في زيارة إلى المنطقة والتقى عائلات الضحايا من الإيزيديين، إلى أن السبب في قتل هذه المجموعة الكبيرة من البشر، إضافة إلى أولئك الذين قتلوا في تفجيرات أو في اغتيالات سابقة من أتباع نفس الديانة، يكمن في الاختلاف الديني وفي الكراهية التي تسيطر على ذهنية القتلة من المتطرفين بسبب التعليم والتثقيف الخاطئ لهؤلاء الناس وبسبب رغبة الظالعين بالجريمة ومن يدفعهم إلى ذلك في إشاعة الإرهاب في العراق. كما أوضح الكاتب أن الحكومة العراقية لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بحماية هؤلاء الناس أولاً، كما أنها لم تقدم المساعدة الضرورية لضحايا هذا الإرهاب الدموي والجرحى والذين بقوا على قيد الحياة وفقدوا كل ما يملكون. لقد ترك هؤلاء الناس البائسون دون احتضان ومساعدة وهم يقتربون من فصل الشتاء القارس دون سقف يحميهم ومورد مالي يساعدهم على العيش الكريم. وأشار الكاتب إلى الأطفال الذين يرتدون أسمالاً بالية وهم ممن فقدوا عائلاتهم في تلك الأحداث المؤلمة.

ويشير الكاتب بصواب أيضاً إلى أن الناس هناك يعتقدون بما لا يقبل الشك من دول الجوار مسؤولة عما يجري في هذه المنطقة من قتل وتخريب وإشاعة الموت بين أتباع الديانة الإيزيدية وعجز الحكومة عن تقديم الدعم لهم لأنهم يعتقدون بكونهم من أتباع المذهب الإيزيدي وليسوا من المسلمين، مما دفع الناس في هذه المدينة الحزينة إلى التحري الذاتي عن سبل لحماية أنفسهم بما في ذلك التسلح دفاعاً عن النفس.

لا يمكن للحكومة المركزية والمسؤولين في محافظة نينوى أن يتخلوا عن واجبهم في تأمين الحماية لسكان هذه المناطق التي يقطنها الإيزيديون أو المسيحيون أولاً، ولا بد لهم من أن يتعاونوا مع المسؤولين في حكومة إقليم كردستان لتأمين الحماية لهم في حالة عجزهم عن توفيرها لهم ثانياً، كما لا بد من تقديم المساعدات والتعويضات المالية الضرورية للعائلات التي فقدت أفرادها أو التي تضررت بدورها وأثاثها ودكاكينها ووسائل عملها وعيشها ثالثاً. كما لا بد من تأمين الحماية للحدود العراقية السورية حيث يتغلغل منها الإرهابيون ليمارسوا إجرامهم البشع بحق الناس الأبرياء.

على منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في العراق وفي الخارج أن يطالبوا الحكومة العراقية بتحقيق المطالب التالية:

١- توفير الحماية الفعلية لسكان وأتباع الديانة الإيزيدية والديانات والمذاهب الأخرى في المنطقة. ويتطلب هذا أيضاً تشديد حماية الحدود العراقية- السورية والعراقية- الإيرانية حيث يتغلغل منها المجرمون ويمارسوا جرائمهم البشعة بحق الناس الأبرياء.

٢- التعاون بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كُردستان والمسؤولين في محافظة نينوى لتأمين تلك الحماية أيضاً.

٣- إجراء التحقيقات الضرورية بشأن ما جرى لمعاقبة المسؤولين ومن يقف وراء تلك الأحداث المؤلمة.

٤- التصدي لشيوخ الدين الذين يصدرون فتاوى شرسة تبيح قتل الإيزيديين باعتبارهم من المرتدين عن الدين الإسلامي، وهو خطأ فادح يرتكبه هؤلاء بحق أتباع هذه الديانة العراقية الكُردية القديمة قدم العراق ذاته وقدم كُردستان.

٥- الطلب من شيوخ الدين المسلمين بإصدار فتاوى تحرم القتل العمد بحق أناس يؤمنون بدين أو مذهب آخر والكف عن التثقيف الديني ضد الأديان الأخرى.

٦- تقديم المساعدات والتعويضات الفورية لضحايا الإرهاب الدموي في قضاء سنجار، وقبل ذاك في الشيخان، التي تسمح لهم بإعادة بناء دورهم المهدمة وتوفير وسائل العمل والعيش التي فقدوها.

صحافة الحكومة

تجارب عقيمة وانحدار حقيقي نحو الهاوية.. وتخلٍ مؤكد عن حرية الصحافة

عندما نحاول تسليط المزيد من الاضواء ، انطلاقاً من موقف نقدي مبدئي منصف ومتوازن ، على ما جرى في الماضي القريب ودور الاعلام فيه ، نجد ان للاعلام الذي أسيء التعامل معه وتبني اسوأ تياراته واردأ اساليبه ، دوراً كبيراً في تحديد ورسم ، شكل ونوع ، النكبات والنكسات والانحدارات التي تعرضنا لها سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي. لقد غادر الاعلام العراقي وعلى نحو غير مسبوق مواقعه التي جبل عليها ووجد من اجلها ، ليتحول الى مجرد "مداح" في حضرة المغامرين من الدكتاتوريين والاميين والاستبداديين وذوي العقد والعاهات من الباحثين عن الجاه والسلطة والمتعطشين لسفك الدماء وكبت الحريات ومصادرة الحقوق.

حليم الاعرجي
كـــاتـــب

كان اول درك في سلم السقوط نحو هاوية مجافات الوظيفة الاعلامية والصحفية الاساسية والتمسك بالاداء السيء والعمل المتخلف، هو تبني نهج "التأليه" او "عبادة الفرد" فقد احتلت صورة "القائد الضرورة" صدر الصفحات الاول للصحف التي صدرت ما بين ١٩٨٠-٢٠٠٣ بمناسبة ومن دون مناسبة، واضحت اهمية الخبر تحدده "تعليمات" وزارة الاعلام وديوان الرئاسة وتحدد موقعه ومساحته ومساحة الصورة التي تنشر معه، بصرف النظر عما اذا كانت للخبر اهمية محلية او دولية، او تتوفر فيه المعايير الحرفية والمهنية وبذلك انحدرت الصحافة بشكل خاصة والاعلام بشكل عام الى قاع الهاوية لتبدو مجرد وريقات مليئة بآيات التسبيح والثناء باقلام حولها الواقع غير الطبيعي الى مجرد "عرض حالجية" تدبج المقالات والتحقيق والتعليقات وتوظف الاخبار كما تملي ذلك التعليمات التي تصدر من وزارة الاعلام او ديوان الرئاسة او مكتب الاعلام التابع لحزب البعث.

ويصف مسؤول عربي كبير يشغل منصباً عربياً في احدى مجالات العمل العربي المشترك لم يقبل ان اذكر اسمه،الصحافة العراقية في العهد الصدامي، بانها تشبه الى حد بعيد صحافة "السمك" التي تصدر في الولايات المتحدة الاميركية، فهذا الصحف لا تشتري الا من اجل لف السمك بها بسبب عدم مقبوليتها من قبل القراء الاميركان الذين لا يجدون فيها ما يستحق ان يقرأ ويتندر العراقيون انذاك، بحقيقة ان اسرع جريدة تقرأ في العالم، هي الصحافة العراقية بسبب عدم وجود ما يثير شهية القراءة واثارة حب الاستطلاع، وذلك لان جميع المواد فيها مسيسة ومؤدلجة وفق النمط الدعائي الصاخب الذي تبناه نظام صدام حسين طوال اكثر من ثلاثين سنة.

لقد تحولت الصحافة العراقية في العهد الصدامي الى مجرد "مداح" او "محارق للبخور" في حضرة المغامرين من الدكتاتوريين والاميين والاستبداديين وذوي العقد والعاهات من الباحثين عن الجاه والسلطة والمتعطشين لسفك الدماء وكبت الحريات ومصادرة حقوق الانسان وبذلك انحدرت الصحافة بشكل خاص الى قاع الهاوية، خصوصاً بعد ان تحول الصحفيون الى مجرد موظفين يعملون في مكاتب رسمية مسلكية تطبق عليهم تعليمات وانظمة العمل الاداري الحكومي بكل ما فيه من بروقراطية وروتينية، فصارت مراكز الفعل الصحفية مجرد "كراسي" وظيفية سلطوية قاهرة تخضع لموازنات "الشكل" وترتيبات التسلسل الوظيفي المقيت وبذلك تحول "رئيس التحرير" الى مجرد دمية بيد من هو اعلى منه، يعين وفقا لمزايا وشروط لا صلة لها بالمعايير الصحفية الحرفية.

لقد ادرك العالم عندما انهارت كل قواعد واسس النظام الصدامي وتلاشت امكانياته على التضليل الاعلامي، ان رحلة "٣٥" سنة في الكذب والتلفيق والتضليل والافتراء، قد اظهرت حقيقة ان الاعلام الكاذب، اعلام التلفيق، ليس في وسعه الاستمرار الى النهاية في طمس الحقائق ومنع الناس من الوصول اليها وحجب المعلومات عن الشعب واخفاء الوقائع المتصلة بحياة الناس وبقضاياهم المصيرية خلف تلال بل جبال من الاكاذيب والمضبركات التي لم يكن من الممكن ان تنطلي على احد من ابناء الشعب، خصوصاً ان العالم لم يغادر بعد حصار اكثر من سبعين عاماً من الاعلام الموجه وخصوصاً خلال مرحلة الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية.

لقد نهض الاعلام الموجه، او الاعلام الحكومي، الذي ظهرت ملامحه الاولى بعد نجاح ثورة اكتوبر البلشفية في الاتحاد السوفيتي وحصر اعلام الاتحاد السوفيتي الذي نشأ بعد الثورة بعدة صحف تتصدرها "البرافدا" و"النجم الاحمر" واتسعت التجربة لتشمل كل دول حلف وارشو ثم انتقلت الى ما وصف بدول "الثورات الوطنية" في آسيا وافريقيا على جملة من الاسس التي اريد بها اسباغ "الضرورة الثورية والوطنية" على الاعلام الموجه، باعتبار ان قوى الثورة المضادة يمكن ان تتسلل من خلال الاعلام في اطار عملية تحريض منظمة للشعب الذي يتوجب عليه الدخول في بوتقة تضحيات لها اول وليس لها اخر، وهكذا تحول الاعلام بشكل عام والصحافة بشكل خاص الى وسيلة تبرير وتسويغ هدف وحيد تسويق شعارات واجندة النظام الذي يقوم بخدمته وغسل ادمغة المتلقين وبث التخدير في صفوفهم اقناعهم بان النظام الذي يقودهم يمارس عملية "نضالية" و"جهادية" و"كفاحية" من اجل الافضل والاحسن الذي لن يأت ابدا!! لقد تم السطو على حرية الرأي وحق المواطن على الاطلاع والمعرفة ومصادرة كل الانجازات التي حققتها الصحافة في تاريخ العالم بشكل عام والتاريخ الخاص بشعوب العالم الثالث الذي راح يندب حظه في تجارب خاسرة ومكلفة استمرت لعشرات السنين.

وفي الوقت الذي سجلت الصحافة ومحطات البث التلفزيوني والاذاعي في كل انحاء العالم وخصوصاً في دول تصنف على انها رسمالية، ارقاماً قياسية في سعة الانتشار ومستوى التأثير في صناعة الرأي العالم، فان تراجعاً كبيراً قد حصل في اهتمام الناس دون تصنف على انها من "العالم الثالث" او "الدول النامية" او "دول التحرر الوطني" بما ينشر او يذاع في بلدانها الى درجة ان الارقام التي وصلتها صحف رسمية في دولة كالعراق مثلاً يبلغ عدد نفوس شعبها باكثر من ٢٥ مليون نسمة لا تتجاوز بضعة الاف "١٥-٢٠" الف نسمة يذهب ٥٠٪ منها مبيعات للحكومة التي تاخذها على سبيل الدعم، او على سبيل معرفة الاعلانات الحكومية التي تنشر فيها حصراً.

لقد خسرت شعوب العالم الثالث شعوباً اخرى تنتمي الى دول تصنف على انها دول صناعية متقدمة متورطة بانظمة شمولية دكتاتورية، في حثها في التعبير عن وجهات نظرها وآرائها وافكارها بحرية وعن طريق صحافة ومنابر اعلامية اخرى تحترم الرأي والراي الاخر وتقدس حق الشعب في امتلاك صحافة تعي مسؤوليتها وتدرك اهمية ذلك وعندها زالت هذه الحكومات لاسباب كثيرة وفي كيفيات مختلفة، ظلت تلك التجربة السيئة في حقلي الصحافة والاعلام، مترسبة في العقل الباطن لدى الكثيرين ممن تهفو نفسه لاغراءات التفرد بالسلطة وتحويل الصحافة والمنابر الاعلامية الاخرى الى مواقد لحرق البخور له، تسبح بحمد والثناء له ليل نهار، ولعل ما يجري الان في العراق النموذج غير المكتمل لظاهرة التماهي مع "الاعلام الحكومي" برغم ان الانطلاقة العراقية في مجال صحافة حرة متحررة لا مثيل لها في منطقة الشرق الاوسط غير ان هذه الانطلاقة، تتداخل معها وفيها نفوس ضعيفة لا تجيد غير مسح الاكتاف وتقبيل الايادي وقول الزور وهذا النفر كان وما زال يمثل كارثة الصحافة العراقية لهم وليس أي احد غيرهم، الذين اطلقوا عبارات جوفاء لاصلة لها بالواقع كـ"المغوار والفارس، والمنصور، والعظيم، والاوحد، والرمز، والخالد، والمتفرد، والقائد، والملهم و..و.." وقد شرع هؤلاء ومنذ بعض الوقت، لتكريس ظاهرة صحافة الحكومة مرة ثانية بعد ان تجاوزها العراق بظاهرة صحافة الرأي الحر صحافة احترام الرأي الاخر صحافة تحتكر الاعلان، وتحتكر التمويل المباشر وغير المباشر، وتحتكر الخبز والوصول اليه، وتحتكر افضلية التعامل من قبل دوائر الحكومة التي بدأت ترى ان ما ينشر فيها من غث وسمين هو قضية موحى بها لها من الحكومة لذلك باتت قراءتها وطلبها أمرين لابد منهما بالنسبة لاي مسؤول يتطلع لان يرتقي سلم الوصولية.

العجيب ان صحافة الحكومة هذه، بدأت تنحدر على مستوى الاكشاك والباعة المتجولين لانها باتت على حقيقتها مجرد وريقات تافهة تمثل جهد "عرض حالجية" التصقت عيونهم باهل السلطة والجاه والنفوذ وتركوا الناس وهمومهم ومشاكلهم وقبل ذلك كانوا قد تركوا عالمهم الذهبي، عالم صحافة الرأي الحر، صحافة العاملين من اجل غد افضل، وحرية اوسع وقدر اكبر من المعلومة الصادقة النزيهة والنظيفة.

ان احداً ليس بوسعه الاعتراض على احتكار صحافة الحكومة لمصادر التمويل الحكومي والاعلانات ومصادر الاخبار والسيطرة على منافذ التوزيع. لو كان ما تفضله يؤدي الى رفع شأنها وتحسين ادائها وتمكينها من التطبيق الصحيح والمبدع لاسس وقواعد المهنية الصحفية والحرفية الخبرية، بيد ان ذلك لم يكن وارداً في اجندتها في أي وقت من الاوقات ذلك لان المنطق الذي تنطلق منه عادة هو المسلكية الوظيفية والافتقار للاهلية المهنية والوعي الحرفي ليس لان العاملين فيها هم اصلاً غير مؤهلين مهنياً، بل ايضاً لان التعارض والتناقض بين المهنية الصحفية وطبيعة صحافة الحكومة التي تسمى "صحافة" مجازاً وتعدياً وضع هذه "الصحافة" في موضوع الرفض وعدم القبول من قبل المواطن الذي صار يشكك في صدقيتها ويغطي في نزاهتها ويستهجن استمرارها غير المرغوب فيه الى درجة صار فيها ينسب كل شيء غير واقعي وغير صحيح وموضع شكل اليها مؤطراً ذلك بوصف شعبي تقليدي هو: "حجي جريد" أي ان الانطباع العام الذي خلفته هذه الصحف، هو عدم الثقة بها والابتعاد عنها وعدم الاخذ بما تقوله او تحرض عليه او تدعو له بل ان الواقع يشير الى انها كانت احد اهم اسباب وجود الفجوة بين الحاكم والمحكومة بين المواطن والحكومة وذلك بسبب الدور غير النزيه وغير الشريف الذي تقوم به في مجال التضليل والنفاق ولانها لم تكن في أي حال من الاحوال، مخلصة في ادائها لارباب نعمتها من جهة وهي ايضاً غير مخلصة للمواطن المظلوم والمسحوق بكل انواع البطش والفساد والاضطهاد.

وعلى ذلك يمكن القول ان الفرصة ما زالت سانحة امام الحكومة العراقية، لقبر هذا النوع من التخريب المتعمد للصحافة الحرة الصادقة المخلصة الواعية. وغلق الباب والى الابد امام ما يسمى بـ"صحافة الحكومة" وبكل وصفاتها واشكالها المستترة والمعلنة والانتباه جيداً الى ان تبني فكرة "صحافة الحكومة" تحت ذريعة او حجة، هو عودة غير مشروعة وغير مرحب بها، الى الخلف، وتنكر مرفوض شكلاً وموضوعياً لمبدأ حرية الصحافة التي ضمنها الدستور واقتضتها ضرورات النهوض من كبوات التخلف والتأخر.

ولابد لي في النهاية ان اذكر عبارة قالها الرئيس جمال عبد الناصر للرئيس الراحل عبد الرحمن محمد عارف؟

في عام ١٩٦٨ وقد اقدم العراق على تأميم الصحف، لقد اخطأتم بالاقدام على تأميم الصحف، فليس في العراق غيرها، اما في مصر فلدينا المسرح يقوم بواجب الصحافة "أي انه اراد ان يقول ان صحافة مصر قد قبرت بالتأميم ولم تعد قادرة على اداء دورها المفروض في خدمة قضايا الشعب، ومن حسن الحظ ان في مصر مسرحاً للتجاوب مع رغباب وحاجات المواطن ويتصدى لاجراءات الكبت والفساد والاضطهاد التي يعاني منها الشعب، اما في العراق بالامر مختلف تماماً، فلا مسرح ولا سينما ولا أي شيء غير الصحافة اما وقد اختطفها منون التأميم فقد حكم على الشعب بظلام الليل ومجاهل الصحراء وغياهب المهاوي.